

النقيب السويدي: كاميرات المشروع تغطي الشوارع والمجمعات والفنادق والبنوك



النقيب علي السويدي والنقيب يوسف المرزوقي أثناء المحاضرة

«الداخلية» تُطلع طلاب الهندسة على مشروع «طلع» الأمني

نظمت إدارة النظم الأمنية بالإدارة العامة لنظم المعلومات بوزارة الداخلية، أمس، محاضرة تعريفية لطلاب وطالبات قسم علوم وهندسة الحاسب الآلي بكلية الهندسة - جامعة قطر، تحت عنوان: «تعرف على إدارة النظم الأمنية». وتناولت المحاضرة -التي ألقاها النقيب علي عبدالله السويدي- مساعد مدير إدارة النظم الأمنية، التعريف بالإدارة، باعتبارها إدارة تختص بالأمور التكنولوجية، تم إنشاؤها في إطار ما ينظمه القانون رقم (9) لعام 2011، ويبدأ عملها وينتهي في الإطار الفني الخاص بأنظمة الحاسب الآلي والاتصالات.

الحاسب، هو توفير متخرجين مؤهلين لسوق العمل في دولة قطر. وأضافت أن كثيراً من الدارسين بالقسم، سواء من الطلاب أو الطالبات، أبدوا رغبتهم في الالتحاق بالعمل في وزارة الداخلية، نظراً لأنها قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال؛ الخاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكثيراً ما طالعتنا بابتكارات وتقنيات مبهرة في مجال النظم الأمنية. وحول شغف الطالبات بهذا الفرع من الهندسة، وكيف ترى إسهاماتهن في هذا المجال، قالت المعاضيد إن هناك اهتماماً ملحوظاً من الطالبات بتكنولوجيا الحاسبات، ولدى بعضهن مشاريع وأعد، وليس ادل على ذلك من تفوق عدد الطالبات في قسم علوم وهندسة الحاسب على عدد الطلاب، لافتة إلى أن وزارة الداخلية تعد مكاناً مناسباً لتفعيل هذه الخبرات، بما يعود بالفائدة على الدولة كلها.

وليزيد من الفائدة، أوضح النقيب يوسف المرزوقي -من قسم البعثات في إدارة الموارد البشرية- شروط ومزايا التحاق الشباب من الجامعات والكليات المدنية بوزارة الداخلية، وقال إن من الشروط الواجب توفرها في الشخص المراد في الالتحاق: دراسة حوالي 60 ساعة أو أكثر في مواد التخصص، والحصول على تقدير جيد جداً، أو معدل تراكمي 2.5، مضافاً أن هناك حوافز مادية للطلاب الحاصلين على تقديرات جيد جداً أو امتياز، حتى يحافظوا على مستواهم العلمي. ثمنت الدكتورة سمية المعاضيد -رئيسة قسم علوم وهندسة الحاسب بكلية الهندسة في جامعة قطر- مبادرة وزارة الداخلية، ممثلة في إدارة النظم الأمنية، الرامية إلى تعريف طلاب وطالبات قسم علوم وهندسة الحاسب بمهام إدارة النظم الأمنية. وقالت إن واحداً من أهداف قسم علوم وهندسة

بغرض حفظ حقوق الناس، في حال تعرضت هذه الحقوق للتعدي. إنها منظومة تساعد على تعزيز الأمن والاستقرار في البلاد، والمحافظة على الممتلكات والأرواح.

المسجلة، لضمان سريتها، واستخدامها في حدود ما يسمح به القانون. وقال إن واحداً من أهم مشاريع الإدارة هو مشروع «طلع»، الذي تغطي كاميراته الشوارع والمجمعات والفنادق والبنوك.



طلاب قسم علوم وهندسة الحاسب يستمعون إلى محاضرة إدارة النظم الأمنية

الدوحة - العرب

أوضح النقيب السويدي أن عمل الإدارة لا يتركز على وزارة الداخلية ومشتاتها فقط، وإنما يغطي كل قطاعات الدولة العامة والخاصة، في ضوء القانون رقم (9)، وبموجب قرار معالي وزير الداخلية رقم (78) لعام 2014، والقانون رقم (19) لعام 2009، الخاص بتنظيم عمل الشركات التجارية في هذا المجال. ولغيت إلى أن الإدارة معنية -من خلال المختصين فيها- بتحديد أماكن تركيب الأنظمة الأمنية (الكاميرات)، وأنظمة حماية المنشآت، والإشراف على تركيبها بمنشآت الدولة، والأماكن العامة ذات الملكية الخاصة، كالفنادق، والمجمعات التجارية، والمعارض، إضافة إلى التعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة في إصدار شهادات الإتمام، إلى جانب أنها الجهة الوحيدة المسموح لها بنقل المواد

بحضور المديرية التنفيذية السابقة للوكالة الدولية للطاقة

جامعة قطر تناقش «التغير المناخي والتعلم مدى الحياة»



المديرية التنفيذية السابقة لوكالة الطاقة الدولية تلقي المحاضرة

التعليم والتعلم، وتعمل على نشر هذه الفكرة بين جميع منسوبي الجامعة، وخاصة الطلبة. أكدت السيدة ماريا فان دير هوفن، المديرية التنفيذية السابقة للوكالة الدولية للطاقة، على أهمية إبعاد الطاقة عن أي تأثير سياسي ما سيغير من نماذج الإنتاج والاستهلاك، كما تحدثت دير هوفن عن ضرورة وجود حوار فعال بين الأطراف المنتجة للطاقة والمستهلكة لها. كما أشارت إلى ظهور دعوة للصحوة، موضحة أن كافة الأسئلة المطروحة، جعلت هناك مقاربات جديدة للنمو الاقتصادي، حفاظاً على البيئة. ولغيت إلى أن كل دول العالم بدأت تفكر بالتغيير، وتحويل

القرن الحادي والعشرين، إلى عصر المدن الذكية، والرقمنة، والسيارات الكهربائية، والطاقة المتجددة، وتقليل استخدام الوقود الأحفوري. كما دعت دير هوفن إلى ضرورة التغيير، والتطور، على أن يقتضي

تضمنته من أفكار». وأضاف أن الموضوع المطروح مهم، خاصة أن القطاعات الاقتصادية أصبحت تفكر بالربح قبل اهتمامها بالبيئة وسلامة الكوكب، وأشار



د. محبوب الزويير



د. درويش العمادي



جانب من الحضور



تكرم السيدة ماريا فان دير هوفن من جامعة قطر



أنجز معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية (SESRI) بجامعة قطر، مؤخراً، أول عمل من نوعه لقياس وتتبع رفاهية العمال في الدولة.

تم إنشاء مؤشر «رفاه العمال» من خلال ورشة عمل مغلقة تم عقدها في معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية (SESRI) مع الخبراء في يناير 2016، حيث ضمت ورشة العمل مجموعة من الباحثين المتخصصين محلياً ودولياً، بالإضافة إلى الشركاء وصناع القرار.

دراسة مسحية قامت بها جامعة قطر:

العمالة في الدولة تحصل على حقوقها وتتمتع بالرفاهية

الدوحة - إشراف شاهين

هدف الدراسة إلى الحصول على مؤشر موضوعي وموثوق يعكس الواقع الفعلي لظروف العمال في قطر مع قياس التغيرات التي قد تطرأ على تلك الظروف مع مرور الوقت، ويركز مؤشر رفاه العمال على العمال من ذوي المهارات المتدنية ويعيشون في سكن عمال وتجمعات عالية.

وحظي مؤشر رفاه العمال باهتمام بالغ من الإعلام العالمي ومجتمع الباحثين، وفي الخليلج تم تركيز الاهتمام بهذا الموضوع على قطر خاصة بعد الإعلان عن فوز دولة قطر باستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022، إلا أن معظم النقاشات العامة حول تلك المشاكل لم

تكن مبنية على مقاييس كمية ونوعية غير متحيزة يمكن تعميمها على مجتمع العمالة الوافدة، لذا فإن هناك حاجة إلى بيانات موثوقة لتقييم قضايا رفاه العمال إجمالاً بشكل صحيح، وذلك بهدف تحديد المجالات التي تكون فيها رفاهية العمال منخفضة أو مرتفعة، وبالتالي تحديد الأمور التي بحاجة إلى تحسين.

إن مؤشر رفاه العمال مبني على نتائج مسح لعينة ممثلة لمجتمع العمال في قطر بلغت 1,015 عاملاً، وسيتم تنفيذ المسح سنوياً، وتمثلت أكبر مجموعة للمستجيبين للعمال من النيبال (34%)، تليها الهند بنسبة 26%، بنغلاديش بنسبة 19%، باكستان بنسبة 7%، سيرلانكا بنسبة 5%، مصر بنسبة 4%، والفلبين بنسبة 1%، بالإضافة إلى عمال

(SESRI) بتنفيذ مسح مؤشر رفاه العمال سنوياً ابتداء من الجولة الثانية للمسح في مايو 2018، هذا وقد حدد المسح الأول العديد من مجالات القوة في مؤشر رفاه العمال، بالإضافة إلى المجالات التي بحاجة إلى تحسين، ولكن هناك حاجة إلى بيانات إضافية لقياس الاتجاهات مع مرور الوقت.

وأكد الدكتور حسن السيد مدير معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية بجامعة قطر، أن الدولة تولي ملف العمال أهمية كبيرة، مشيراً إلى أن نتائج البحث إيجابية.

وأوضح أن دراسة رفاه العمال تسير على ضوء كلمة سمو الأمير، بأن الحصار منحنى فرصة ثمينة لفحص مكان القوة وتعزيزها والضعف ومحاولة علاجها كلياً، لافتاً إلى أن الدراسة أثبتت بشكل كبير أن العمالة في قطر تتمتع برفاهية وتحصل على حقوقها كاملة.

وأكد الدكتور ماجد الأنصاري مدير إدارة السياسات بالمعهد، أن مؤشر رفاه العمال يعد أحد أهم المؤشرات التي تطلقها جامعة قطر عبر معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية، باعتبارها بمثابة رد عملي وموثق لمجابهة حملات التشويه التي تتهم قطر بانتهاك حقوق العمال من بعض الدول التي تكن العداء لدولتنا، وذكر أن الدراسة تضمن مصادقية عالية باستخدام أعلى درجات الجودة البحثية.

وأضاف أن المؤشر يقيس 4 جوانب مختلفة حول رفاه العمال، موضحاً أن الكثير من الادعاءات التي تم الصاقها بقطر كاذبة من خلال المؤشر، وأن حقوق العمال في قطر محفوظة، مؤكداً أنه سيتم إجراء الدراسة كل عام لمراقبة نمو الأداء للبيئة العمالية في قطر.

من دول أخرى بنسبة 4%، من حيث الوظيفة، أكثر من ثلاثة أرباع العمال (82%) كانوا من عمال الإنشاءات، و11% منهم سائقين، و11% عمال نظافة، و9% كهربائيون، و8% عمال بناء، و8% رجال أمن، و8% نجارون، و6% مشرفو عمال، و6% حرفيون.

مع هذا العدد من المقابلات المتكتملة، بلغت نسبة الخطأ كحد أقصى 3.4%، تم تنفيذ المسح في أبريل 2017 وتم تقييم جوانب عديدة بشأن ظروف العمل والمعيشة لأولئك العمال بما في ذلك الأمن والسلامة في مواقع العمل والمجمع السكني للعمال، وحقوق الإنسان وحقوق العمال، الأمور المالية والتحويلات، بالإضافة إلى كيفية معاملتهم من قبل أصحاب العمل.

بناءً على نتائج ورشة عمل الخبراء التي قام بتنظيمها معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية (SESRI) في 2016، تم إعداد استمارة المسح والتي كانت الأساس في اختيار المتغيرات المستخدمة في إنشاء المؤشر، بعد ذلك قام الباحثون في معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية (SESRI) بإجراء التحليل العامل (factor analysis) لبيانات المسح، بهدف تحديد أكثر المتغيرات ملاءمة، والتي شكلت بعد ذلك الأبعاد الأساسية للمؤشر، وهي نفس الطريقة التي يتم بها إعداد المؤشرات المعروفة، مثل مؤشر ثقة المستهلك. يتكون المؤشر الإجمالي من درجات مركبة للمؤشرات الفرعية، تتمثل إحدى أهم توصيات السياسة في التعاون مع الجهات المعنية في الدولة للمزيد من برامج النوعية للعمال بشأن حقوقهم، وسيقوم معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية

الدراسة ضمت مجموعة باحثين متخصصين محلياً ودولياً

مؤشر «رفاه العمال» حظي باهتمام بالغ من الإعلام العالمي ومجتمع الباحثين



جانب من الحضور

نظمتها معهد قطر لبحوث الحوسبة بجامعة حمد بن خليفة

ورشة عمل لتطوير بيانات العمل الإنساني

الدوحة - العربية

اختتم معهد قطر لبحوث الحوسبة، التابع لجامعة حمد بن خليفة، ورشة عمل خاصة لخبراء البيانات والمساعدات الإنسانية، هدفت إلى (إنشاء لغة مشتركة) للوسائل التي يمكن من خلالها استخدام البيانات في مجال المساعدات الإنسانية.

تم تنظيم ورشة العمل هذه بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وجمعية الهلال الأحمر القطري، ومؤسسة التعليم فوق الجميع.

ويهدف الحدث إلى تعزيز فهم الممارسات المشتركة في مجال تصور وإعداد وتحليل البيانات، وإنشاء مواضيع لاستخدامها

في العمل الإنساني. وشملت التدريبات الممارسات الخاصة بالبيانات المتصلة بالتعليم في حالات الأزمات، بالإضافة إلى مناقشة الابتكارات الإنسانية.

وقال مجد عيار، مدير تطوير وتسويق الأعمال لدى معهد قطر لبحوث الحوسبة: «إن القدرة على فهم البيانات ونقل الرسالة بسهولة ودقة هي مهارات مهمة جداً، وتجتمع نخبة من العقول



ورشة عمل خاصة لخبراء البيانات والمساعدات الإنسانية

جوائز مهمة، والتي تستخدم البيانات لخدمة أغراض إنسانية، إذ فإن بحث مشترك بين المعهد وجامعتي «أكسفورد» و«برينستون» يهدف إلى مراقبة العجوة بين الجنسين بجائزة تحدي البيانات الضخمة للجنسين (Data2Big) من منظمة الأمم المتحدة، كما فازت تقنية

«الذكاء الاصطناعي للاستجابة الرقمية»، وهي مشروع مشترك بين معهد قطر لبحوث الحوسبة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية يستخدم البيانات لتقديم معلومات لفرق الإنقاذ في حالات الطوارئ، بالجائزة الكبرى في تحدي نظام البرمجيات مفتوحة المصدر لعام 2015.

وغتت ورشة عمل مهارات البيانات الآثار والمسؤوليات المترتبة على استخدام البيانات في العمل الإنساني، بما فيها اعتبارات الخصوصية.